International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 2, 2022. 337 - 364

Open Access VOL4(2) 2022

The Egyptian-Sudanese border dispute over the Halayeb Triangle (Halayeb I crisis in 1958 AD) between evidence and allegations

Mr. Islam Abdel-Raouf Ahmed Maghazi

PhD researcher in the Department of Politics and Economics (Politics), Institute for African Research and Studies and the Nile Basin Countries - Aswan University.

Prof.Dr.Mummar Ratib Muhammad Abdel Hafez

Professor and Head of the department public International law – Vice Dean of the faculty of law for community service and environment development – Assiut University.

Prof.Dr.Alaa Abdel Hafiz Mohamed

Professor of political science and Dean of the faculty of commerce - Assiut University.

Abstract: Our research deals with the following topic, which is (the border dispute between Egypt and Sudan over the area of the Halayeb Triangle between the evidence and the allegations), given the importance of the border disputes, and their seriousness, as they are considered international disputes due to their close connection to the sovereignty of the state

the titleof its dignity, whether at the national, regional, or international levels In order for the state toexercise its sovereignty, its territory must be defined in order for the state to act freely in enacting its laws andlegislation on the individuals who live on its defined territory with borders separating it from the rest of the otherregions. To know the reasons behind the border conflict between the Arab Republic of Egypt and the Republic of theSudan in terms of its beginning, origin and developments that led to its outbreak as two neighboring Arab countries.Relations between them may be affected because of this conflict. About their entitlement to sovereignty over theterritory of the Hala'ib Triangle.

We have presented the current research, including two sections: the first section will address the causes of the conflict, its beginnings and developments, and the second section will deal with the evidence and allegations onwhich each party relies in proving its right to sovereignty over the Halayeb Triangle.

Keywords: Conflict, borders, neighboring countries, Egypt-Sudan, Halayeb**.**

Citation: Islam Abdel-Raouf Ahmed Maghazi, The Egyptian-Sudanese border dispute over the Halayeb Triangle (Halayeb I crisis in 1958 AD) between evidence and allegations, The International Journal of Advanced Research on Law and Governance, Vol.4, Issue 2, 2022.

© 2022, Maghazi.I, licensee The Egyptian Knowledge Bank (EKB). This article is published under the terms of the EKB which permits non-commercial use, sharing, adaptation of the material, provided that the appropriate credit to the original author(s) and the original source is properly given.

International Journal of Advanced Research on Law and Governance
Volume 4, Issue 2, 2022. 337 - 364

النزاع الحدودي المصري السوداني حول مثلث حلايب أزمة (حلايب الأولي سنة ١٩٥٨م) بين الأسانيد والادعاءات

إسلام عبد الرؤف أحمد مغازي – باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد (سياسة) معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل –جامعة أسوان.
أ.د: علاء عبد الحفيظ محمد –أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة –جامعة أسيوط.
أ.د: **معمر رتيب محمد** –أستاذ القانون الدولي العام –ووكيل كلية الحقوق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة –جامعة أسيوط.

الملخص:

يتناول بحثنا الموضوع التالي وهو (النزاع الحدودي المصري السوداني حول مثلث حلايب أزمة – حلايب الأولي سنة١٩٥٨م– بين الأسانيد والادعاءات)؛ وذلك نظراً للأهمية النزاعات الحدودية وخطورتها، فهي تعتبر نزاعات دولية لارتباطها الوثيق بسيادة الدولة –عنوان كرامتها سواء على الأصعدة الوطنية، أو الإقليمية، أو الدولية – ولكي تمارس الدولة سيادتها لا بد أن يكون إقليمها محدد لكي تتصرف الدولة بحرية في سن قوانينها وتشريعاتها على الأفراد الذين يعيشون على إقليمها المحدد بحدود تفصله عن باقي الأقاليم الأخرى، فهذه الحدود تعتبر هي بداية لسيادة دولة ونهاية لسيادة دولة أخرى، ولذا دراستنا سوف تطرقت لمعرفة الاسباب الكامنة وراء النزاع الحدودي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان من حيث بدايته ونشأته وتطوراته التي أدت إلى نشوبه باعتبارهم دولتين عربيتين متجاورتين قد تتأثر العلاقات بينهم بسبب هذا النزاع، وسوف نتطرق أيضاً للأسانيد والادعاءات التي يرتكز عليها كل من مصر والسودان حول احقيتهم في السيادة على إقليم مثلث حلايب.

ولقد عرضنا البحث الحالي متضمنا مبحثين: المبحث الأول سوف يتطرق لمعرفة أسباب النزاع وبدايته وتطوراته، والمبحث الثاني سوف يتناول الأسانيد والادعاءات التي يرتكز عليها كل طرف في إثبات حقه حول السيادة على منطقة مثلث حلايب.

–**الكلمات المفتاحية:** النزاع ، الحدود، دول الجوار، مصر–السودان، حلايب.

مقدمة:

يعد النزاع الحدودي بين كل من مصر والسودان من النزاعات التي تطورت مع مرور الوقت إلى خلافات ونزاعات من وقت للأخر, وهي مصدر التوتر الدائم وسبب تدهور العلاقات بين البلدين, وتعد منطقة مثلث حلايب وشلاتين هي أحد أضعف نقاط التلاقي في العلاقات التي بين مصر والسودان التي وصفت كثيراً بالأزلية حتى كادت هذه الصفة تفقد معناها، حيث يعود النزاع لأكثر من"62"عاماً من النزاع بين الجانب المصري والسوداني، ولا شك أن العلاقات المصرية السودانية ذات طبيعة استثنائية، فالمشتركات التاريخية والجغرافية والثقافية والإجتماعية على درجة كبيرة من العمق والتشابك هى بالفعل علاقة مقدسة.

-ومن هنا يأتي التساؤل:

١-ما الأسباب الحقيقية وراء النزاع الحدودي بين مصر والسودان؟

٢-ما الأسانيد التي ستند عليها كلاً من أطراف النزاع؟

- إشكالية البحث:

ونظراً لواقع النزاع الحدودي بين مصر والسودان، والذي مازال مستمراً لوقتنا هذا، وما يترتب عليه من أثار سياسية وقانونية ذلك الأمر الذي يؤدي الي وقوع العديد من الخلافات والنزاعات والتوترات بين الدول، لذلك تشير هذه الدراسة لإشكالية مهمة تتعلق بأنه على الرغم من أن السودان تجدد شكواه سنوياً لدى مجلس الأمن بشأن مثلث حلايب وشلاتين منذ عام1958م، ألا أنه لم تصل كل الدولتين للتفاوض أو التحكيم الدولي وتسوية النزاع مما يؤثر ذلك على العلاقات بينهم، وسوف يؤدى ذلك الي توتر وتدهور العلاقات المصرية السودانية، ونشأة النزاع الحدودي بين مصر والسودان، وتطوره سوف ويؤدي يدخل المنطقة في حالة صراع حقيقي وعدم استقرار لأمن القومي للبلدين.

-تساؤلات البحث:

فمن خلال هذه الأطروحة يحاول الباحث جاهداً الإجابة على بعض التساؤلات، على النحو التالي:

1-هل تدهور العلاقات بين مصر والسودان يرجع إلى الأزمة الحدودية بينهم؟

2-هل الأزمة الحدودية بين مصر والسودان ترجع لأسباب الغياب التوافق الوطني؟

-منهج البحث:

سيتم الإعتماد في مناقشة هذا الموضوع على منهج البحث العلمي ويعتمد على منهجية المتبعة على الدراسة العلمية والتاريخية وجمع الأدلة والبراهين من خلال:

-المنهج التاريخي:

الذي يمكن من خلاله سرد الأحداث من بدايتها مع الأزمنة والعصور المقام فيها النزع، بطريقة مميزة لمعرفة جذور النزاع والاطلاع على الماضي, نستطيع من خلاله إيجاد نقاط الخلاف في حل المشكلات الحاضر.

-المنهج القانوني:

هذا المنهج يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والاستراتيجية التي تتحكم في مجرى النزاعات الحدودية, وفيما يتعلق بشرح الخلفية القانونية للنزاع الحدودي بين مصر والسودان والأسانيد التي يرتكز عليها أطراف النزاع في إثبات قانونية ما يدعوه.

-أهداف البحث:

يهدف الباحث من وراء هذا البحث إلى ما يلى:

1-وضع تصور كامل وشامل حول أسباب وتطورات النزاع الحدودي الناشب بين مصر والسودان.

2-معرفة الأسانيد والادعاءات التي يستند عليها كل من أطراف النزاع الحدودي سواء المصري والسوداني.

-حدود الدراسة:

يتناول الباحث هذه الدراسة من خلال أبعاد محددة بشكل واضح, يتحاشى به شر التيه في بحر العلم, فيغرق فيه دون جدوى, لذا فيحاول الباحث أن يرسم حدوداً واضحة لهذه الدراسة على **النحو التالي:**

حدود مكانية: تتحدد هذه الدراسة من المكانية مصر والسودان.

حدود موضوعية: تقتصر حدود البحث الموضوعية على استعراض أزمة حدودية بين دولتي هم مصر والسودان كانت وما زالت تعاني منها بعض الدول ونحن نحاول الكشف عن التفاصيل الكاملة لهذا النزاع.

حدود زمنية: تعطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الواقعة ما بين عامي1958م, حتى2020م: حيث نشبت تلك الأزمة للمرة الأولى وظهورها على الساحة الدولية سنة1958م.

-مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الصراع:

"هو وضع اجتماعي, يحاول فيه طرفان على الأقل, الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية أو المعنوية, وفي نفس اللحظة, أو تحقيق أهداف, أو مصالح متناقضة في لحظة واحدة, وتكون هذه الموارد أو الأهداف غير كافية لإرضاء هذه الأطراف "

(سامي إبراهيم الخزندار, **إدارة الصراعات وفض المنازعات -إطار نظري**, لبنان -بيروت, الدار العربية للعلوم ناشرون, الطبعة الأولى, 2014م، ص60-61.)

2-النزاع الدولي:

تعريف النزاع اصطلحا: إنه تصارع بين طرفين أو أكثر لعدم اتفاق أهداف هذه الأطراف مع الأطراف الأخر, وقد يكون هذا النزاع سلمياً أو نزاع يستخدم القوة.

3-مفهوم الحدود:

"هو الخط الذي يعين الأطراف الخارجية للمساحة التي تستطيع دولة من الدول أن تمارس في إطارها حقوق سيادتها, وتخضعها لسلطانها, ويكون لها حق الانتفاع بها, واستغلالها".

(وفاء كاظم الشمري, **الجغرافيا السياسية المعاصرة**, الأردن -عمان, دار البداية ناشرون وموزعون, الطبعة الأولى, 2012م, ص 71.)

المبحث الأول: أزمة حلايب لسنة١٩٥٨م "بدايتها -نشأتها -أسبابها-تطوراتها"[1].

لا شك أن مصر والسودان تربطهما علاقة أزلية -قديمة قدم الزمان- ولكن هذه العلاقة تأثرت بشكل كبير فهي تتأرجح بين ضفتى التعاون تارة والتوتر تارة أخرى, وذلك منذ حصول السودان على استقلاله واعتراف مصر به وحتى وقتنا هذا، وإن كان مردود الأمر يرجع للأزمة الحدودية بين البلدين على مثلث حلايب وشلاتين والتي لم يؤخذ فيها أي أجراء قطعي حتى الآن, ووأد الفتنة المشتعلة بين البلدين، ولا شك أن لهذا الحدث أثر سلبي على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، ويظهر هذا جليّ على السياسات التي تتبعها حكومات البلدين إتجاه البعض من حين لآخر وعدم استقرارها.

ووفقاً لما سبق يمكننا تقسم هذا المبحث كالتالي:

1-نشأه النزاع حول مثلث حلايب وبدايته.

٢-أسباب النزاع وتطوراته.

أولا: نشأة النزاع وبدايته:

إن استقلال السودان -إن لم أكن مجافياً في التعبير- هي أولى الأزمات الحقيقية بين البلدين, ولذا كانت مصر حريصة في نص اعترافها باستقلال السودان أن ترسخ القواعد التي من شأنها تبديد أي خلاف بينهم في المستقبل, ولكن بتاريخ1956/1/1م -تاريخ استقلال السودان- أفصح رئيس الوزراء السوداني -إسماعيل الأزهري آنذاك- أن السودان غير مُقيد بأي اتفاق ليس طرفا فيه إلا بعد أن تصدق عليه

[1]-جمال معوض شقرة, **أزمة حلايب سنة١٩٥٨م**, القاهرة, دار سما للنشر والتوزيع, طبعة أولي, يناير2020م, ص19وما بعده.

حكومة السودان, ولذا شهدت العلاقات المصرية السودانية في هذه الفترة بعض التوترات بسبب هذه القضية, إلا سرعان ما عادت الأمور لطبيعتها بين البلدين وجمدت مشكلة حلايب, ولكن على أثر قيام شركة مصرية بالتعدين في المنطقة أثير مسألة حلايب مرة أخرى, وفي التقرير الذي رفعه وزير الداخلية لمجلس الوزراء حيث تتضمن فحواه بحل الأزمة أو تجميدها بصفة نهائية حفاظاً على مهابة أن تفقد السلطة المحلية مهابتها وتتعمق الأزمة[2], ولذا جمدت للمرة الثانية في تلك الفترة نظراً لعدم مناسبة الوقت لحلها نهائياً, ولذا استمر نشاط تلك الشركة على ما كان عليه قبل فبراير لسنة1958م[3].

ولكن على الصعيد الدولي, أثير النزاع الحدودي بين مصر والسودان –كبداية له– للمرة الأولى في أعقاب استقلال السودان في29 يناير لسنة1958م[4], حينما كان حزب الأمة –المعروف بمواقفة العدائية اتجاه مصر والمتعاطف مع الغرب[5]– هو الحزب الحاكم في السودان –آنذاك– برئاسة "عبدالله خليل"

---

[2]–فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد, "قضية حلايب جذور الأزمة", السودان, **مجلة جامعة البحر الأحمر**, محكمة, العدد السابع, يوليو 2015م, ص51.

[3]–بكري على إسماعيل الأزهري, **العلاقات السودانية المصرية "1969م –1985م"**, رسالة ماجستير, غير منشورة, الخرطوم, جامعة الخرطوم, كلية العلوم السياسية, 2000م, ص108.

[4]–يعتبر هذا الاستقلال سابق لصدور دستور السودان المؤقت وتطبيقاً لاتفاق الحكم الذاتي المنعقد بين مصر وبريطانيا سنة1953م, والذي نص في المادة الثانية منه على "يشمل ما كان معروفا بالسودان المصري الإنجليزي قبل العمل بالدستور مباشره", وأن كان الوفاق المصري الإنجليزي أخرج من رحمه عبارة "السودان المصري الإنجليزي كذلك كان سبباً في تعيين الحدود الشمالية للسودان المصري الإنجليزي بخط عرض22درجة شمالاً, وفي12/31/ 1955م وافق البرلمان السوداني على مشروع دستور مؤقت وفيه أكد أيضاً على "أن الحدود في الدستور السابق", ونص المادة الثانية "السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة, وتشمل الأراضي السودانية جميع الأقاليم التي كان يشملها السودان المصري الإنجليزي قبل العمل بهذا الدستور مباشرة", وتم الإعلان عن استقلال السودان وفقاً للحدود الموضحة بالدستور في أول يناير1956م, وكذلك المادة الثانية من الدستور1964م, ونص على "السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة, تشمل أراضيها جميع الأقاليم الواقعة في حدوده الدولية" , وقد أكدت مصر في وثيقة إعلانها باعتراف باستقلال السودان على أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقيات والوفاق الذي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان؛ تم الاعتماد على: مصطفى سيد عبد الرحمن, **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات**, القاهرة, دار النهضة العربية, 2001م, ص45–46.

[5]–إبراهيم نصر الدين, **ثورة يوليو وإفريقيا–مع إشارات خاصة للعلاقات المصرية السودانية**, القاهرة, مركز الدراسات الاستراتيجية, 2001م, ص75.

سكرتير عام الحزب[6], وبسبب إصدار الحكومة السودانية تشريع –قانون الانتخابات– يقسم بموجبه الدوائر الانتخابية تمهيداً لإجراء الانتخابات البرلمانية السودانية المزمع إجراؤها في27 فبراير1958م, والذي بدوره أشتمل أحدى دوائره –مديرية البحر الأحمر السودانية– على منطقة حلايب المصرية التي تقع شمال خط عرض22درجة شمالاً –حيث كانت تحت الإدارة السودانية آنذاك–.

وإزاء ذلك نشأ النزاع على أثر إرسال الحكومة المصرية عدة مذكرات احتجاج على الإجراءات التي قامت بها الحكومة السودانية, وكانت أولى هذه المذكرات في29يناير1958م[7], والتي يتضمن فحواها "أن الأراضي التي تقع شمال خط عرض22درجة شمالاً –حلايب وادي حلفا– خاضعة للسيادة المصرية", وكما تضمن فحواها أيضاً "طلب مصر بإلغاء الوضع الإداري والرجوع إلى الحدود السياسية وفقاً لاتفاق1899م[8]", كما أعلنت مصر في ذات المذكرة "استعدادها بإعادة منطقة جبل بارتازوجا –الواقعة جنوب خط عرض22درجة شمالاً–, والتي وضع تحت إدارتها منذ سنة1902م للإدارة السودانية[9], مع تأكيدها على تمسكها بالأراضي الواقعة شمال خط عرض22درجة شمالاً"[10].

ومنذ أعقاب تلك اللحظة أخذ النزاع في وتيرة التطور حثيثاً, حتى وصل الأمر إلى تحريك السودان لقواته اتجاه المنطقة تارة, وبخصوص ذلك أكد "محمد أحمد محجوب" وزير خارجية السودان –آنذاك– أثناء زيارته السريعة للقاهرة ومقابلة "جمال عبدالناصر" –رئيس جمهورية مصر العربية آنذاك–, عند سؤاله عن مدى ما ورد بصحة تحرك قوات سودانية اتجاه المنطقة بقوله "نعم, وقواتنا تحمل تعليمات أكيدة بإطلاق النار, على كل من يجتاز الحدود.....,, وأننا مصممون على عدم التخلي عن شبر واحد من تلك الصحراء القاحلة الرملية والصخرية السوداء إلا بعد إراقة الدماء بمقدار10مرات وزنها", وعليه أجاب

---

[6]–محمد التابعي, "العلاقات المصرية السودانية: العلاقات المصرية السودانية بوجه عام", مصر, **المجلة المصرية للقانون الدولي**, محكمة, العدد42, 1986م, ص133.

[7]–الأهرام المصرية, العدد رقم26004, بتاريخ19فبراير لسنة1958م, ص1.

[8]–أحمد الرشيدي, **الحدود الجنوبية لمصر**, في مجلد: أحمد عبد الونيس (تحرير), حدود مصر الدولية, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية, الطبعة الأولى,1993م, ص450.

[9]–محمود أبو العينين, **مثلث حلايب والعلاقات المصرية السودانية** "**رؤية سياسية**", أعمال ندوة مثلث حلايب –رؤية تنموية متكاملة, مايو1997م, القاهرة, جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الإفريقية, 1998م, ص250.

[10]-Hussein A. Hassouna, **The League of Arab States and Regional Disputes: A study of Middle East conflicts,** oceana publications, Inc.Dobbs ferry. New york,1972,p.p.42.

نائب رئيس الجمهورية "زكريا محيي الدين" الذي كان يحضر الجلسة بقوله "إننا لم نبن جيشاً من أجل مقاتله السودان"[11].

وتارة أخرى يقوم بتقديم شكاوى للمنظمات الدولية[12], ففي التاسع من فبراير لسنة1958م, وكنتيجة حتمية إزاء الاتهامات والمبالغات التي تراشقت بها الصحف السودانية –وخاصة الموالية لحزب الأمة– الجانب المصري, وكذلك عدم رد الحكومة السودانية على المذكرة, أرسلت مصر مذكرة ثانية, والتي استُلمت بتاريخ13فبراير1958م لرئيس الحكومة السودانية –والتي حوت على تأكيد حقيقة حقوق مصر المعترف بها, وفقاً لسلطاتها السيادية–, سوف تقوم بدعوة السكان المصريين القاطنين في هذه المنطقة بالمشاركة في الاستفتاء على وحدة مصر وسوريا[13], وكذلك على اختيار رئيس هذه الجمهورية الجديدة والمقرر إجراؤه في21فبراير لسنة1958م[14].

وكسابقتها لم ترد عليها الحكومة السودانية وللمرة الثانية واكتفت فقط بإبلاغ سفارة مصر في الخرطوم "بأن الحدود الحالية الموضحة في الخرائط هي الحدود المقبولة من كل بما فيها مصر"[15], وعليه فأرسلت مصر لاحقاً مذكرة بتاريخ16فبراير1958م تخبر فيها حكومة السودان أنها سوف تبعث لجان الاستفتاء للمنطقة, وعلى أثر ذلك وبتاريخ17فبراير1958م أرسلت الحكومة السودانية مذكرة ازدراء السودان من لهجة التهديد المصرية وأن السودان مستعد للدخول في مفاوضات في هذا الشأن[16], وعليه قام وزير خارجية السودان في18فبراير1958م بزيارة لجمهورية مصر العربية وطلب عدم إجراء استفتاء الجمهورية الجديدة في تلك المنطقة وتأجيل هذا الموضوع لتسويته بعد الانتهاء من الانتخابات السودانية في27 فبراير1958م وعلى أن تشمل المناطق شمال خط عرض22درجة شمالاً –حلايب ووادي حلفا– "مع استعداده بتقديم ضمان كتابي بألا يحتج السودان بهذه الواقعة, ولإثبات سيادته على تلك

---

[11]–محمود أبو العينين, **مشكلة الحدود المصرية السودانية في أواخر القرن العشرين, في مجلد:** عبدالعظيم رمضان, الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ, أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ديسمبر1997م, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1999م, ص440.

[12]–أحمد الرشيدي, **الحدود الجنوبية لمصر**, في مجلد: أحمد عبد الونيس, حدود مصر الدولية, مرجع سابق, ص450.

[13]–فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد, " قضية حلايب جذور الأزمة", مرجع سابق, ص51–52.

[14]–أحمد محجوب الشال, **حلايب –ونزاع الحدود بين مصر والسودان**, القاهرة, مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر, الطبعة الأولى, يناير1995م, ص26.

[15]–على حسن عبدالله, **الحكم والإدارة في السودان**, القاهرة, دار المستقبل العربي, الطبعة الأولى, 1986م, ص98–99.

[16]–محمود عابدين صالح, **العلاقات السودانية المصرية وآفاق تطورها**, القاهرة, مكتبة مدبولي الصغير, الطبعة الأولى, 2004م, ص270.

المناطق"[17], وحيث إن هذه الزيارة لم يسفر عنها أيه تسوية وبقاء القوات السودانية في المنطقة المصرية الأمر الذي أدى إلى أن كلفت الحكومة المصرية سفيرها لدى السودان أن يطالب بسحب هذه القوات إلى ما وراء الحدود السياسية –أي جنوبي خط عرض22درجة شمالاً–[18].

وبالفعل أرسلت مصر لجان الاستفتاء إلى تلك المنطقة وبرفقتها وحدة من حرس الحدود –صغيرة العدد–, وذلك لتمكينها من عملها وبالفعل وجدت هذه اللجان تعنتاً من قبل الجانب السوداني[19], وعلى أثرها تم تصعيد الأمر إلى المنظمات الدولية من قبل الجانب السوداني, وهنا دخلت المسألة النزاعية منعطفاً جديداً ففي18فبراير1958م –وقت زيارة وزير السودان لمصر– أرسل السودان مذكرة للجامعة الدول العربية ليحيطها علماً بالنزاع, ولكى يقوم أمينها العام ببذل مساعيه الحميدة, كما قام بطلب إلى مجلس الأمن بعقد اجتماع طارئ لمناقشة "بالوضع الخطر" –على حسب قوله– الواقع على الحدود المشتركة بين مصر والسودان وذلك بتحريك مصر قواتها صوب المنطقة[20].

وعلى أثر ذلك قد عقد اجتماع في21نوفمبر1958م استجابة لطلب السودان وتمت المناقشة التي لم تدم أكثر من يوم حيث عبر فيها مندوب الدولتين خلالها, وكذلك مندوب الدول الأعضاء الأخرى لوجهات نظرهم في هذا الموضوع, ولكن المندوب المصري قد أعلن أن حكومته "....., حفاظاً على الروابط التي تربط بين الشعبين المصري والسوداني فقد قررت الحكومة المصرية تأجيل تسوية مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية...."[21].

وعلى أثر ذلك قرر المجلس بتأجيل القضية وإتاحة الفرصة لأطراف لحلها بالمفوضات الثنائية بينهم, ومنذ ذلك الوقت لم يطرح على مجلس الأمن الدولي هذا الموضوع مرة ثانية, وأن تردد في طلب السودان

---

[17]–حنان الشيخ محمد على, **العلاقات السودانية المصرية** (1956م –1985م), رسالة ماجستير, غير منشورة, الخرطوم, 2006م, ص58.

[18]–مصطفى سيد عبد الرحمن, **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات**, مرجع سابق, ص47–48.

[19]-Hussein A. Hassouna, **The League of Arab States and Regional Disputes: A study of Middle East conflicts,** op. cit, p.p.42.

[20]–أحمد محجوب الشال, **حلايب –ونزاع الحدود بين مصر والسودان**, مرجع سابق, ص26–27.

[21]–فيصل عبدالرحمن على طه, **حلايب وحنيش مقالات في القانون الدولي**, السودان –الخرطوم, مركز عبدالكريم ميرغني, الطبعة الأولى, 2000م, ص105.

سنة1972م بشطبه وعدم إدراجها في جدول أعمال المجلس, إلا أنه في سنة1986م أفصح الأمين العام للمجلس أن هذه الشكوى ما زالت مدرجة[22].

فما سبق الرواية الأولى لنشوب أزمة حلايب سنة1958م وتعتبر هي الأسباب المعلنة, وأما الرواية الثانية والتي تحوي أسباباً غير معلنة, وإن كانت غير متواترة, إلا أنها لا تخرج من نطاق المعقولية, لأنها تفسر أسباب تصعيد السودان للأزمة والدور الذي تلعبه القوة الدولية المحرك الرئيسي لحكومة حزب الأمة المتمثلة في "عبدالله خليل", وكذلك موقف تلك القوى من اتحاد مصر وسوريا –الجمهورية العربية المتحدة–, والتي كانت بدورها تقاوم المشاريع العسكرية للأحلاف في المنطقة ونجاح الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس وخوض معركه سنة1956م وشغفها لبناء السد العالي جنوب مصر, وفضلاً على ذلك هو المصدر للمدد القومي العربي وهو الأمر المزعج للكثير في هذه الحقبة الزمنية.

تتلخص الرواية الثانية, في مناسبتين من خلالهما تتضح الأسباب المباشرة ذات الصلة التي دفعت إلى نشوب الأزمة الأولى حول حلايب سنة1958م وهذا ما أثاره "محمد أحمد كرار" تجاه مصر المعادي "لحزب الأمة" و"عبدالله خليل" شخصياً.

–المناسبة الأول: عندما رغبت الحكومة السودانية في التنقيب عن البترول داخل مثلث حلايب, ووصل إلى علم الحكومة المصرية بذاك فقد عرضت مصر على الحكومة السودانية بأن مصر سوف تقوم بالتنقيب مقابل التعهد بإعطاء السودان للبترول بأقل10%من أسعار البترول العالمية, وهذا ما أعلنه حزب الأمة عن طريق مصادرة بأن سبب عزم السودان للتنقيب عن النفط في مثلث حلايب كان عزم مصر حاضرا لتصعيد الأزمة[23].

–المناسبة الثانية: بسبب مشروع إنشاء طريق برى يربط بين السودان وليبيا عن طريق البحر الأحمر والبحر المتوسط والذي سوف يتم تمويله من قبل المعونة الأمريكية المقدمة للسودان والمخصصة للبنية التحتية والطرق وسوف يكون بديلاً لقناة السويس[24]، حيث تبين أن حلايب –حلايب وعلبة– تصلح

[22]–عبد الله عبد الرازق إبراهيم, **الجذور التاريخية للحدود السياسية بين مصر والسودان**, أعمال ندوة مثلث حلايب – رؤية تنموية متكاملة, مرجع سابق, ص143–144.

[23]–محمود أبو العينين, **مشكلة الحدود المصرية السودانية في أواخر القرن العشرين**, في مجلد: عبدالعظيم رمضان, الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ, مرجع سابق, ص441–442.

[24]–وكذلك عزم الولايات المتحدة إلي أنشأ قاعدة عسكرية في منطقة "مهد قول" –حلايب– ضمن استراتيجية أمريكا بتدشين عدة قواعد عسكرية على البحر الأحمر؛ تم الاعتماد على: أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح**، الدوحة–قطر, المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات, الطبعة الأولى، أغسطس2012م, ص154–155.

لإنشاء ميناء بها[25], وعلى أثر ذلك أشارت في سنة1958م جريدة "الصراحة السودانية" إلى الاتفاقية التعاونية بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة جمهورية السودان والتي تتضمن إنشاء ميناء أمريكي يستغنى به عن قناة السويس المصرية[26] ولذا تم إثارة قضية حلايب داخل مجلس الثورة عندما وصل إلى علم السلطات المصرية بهذا الخصوص وبالرغم من موقف عبد الناصر بعدم إثارة هذه القضية إلا أن أعضاء المجلس رأوا بإثارتها وذلك لتدعيم موقف مصر لرفضها ضم حلايب للسودان.

وأيا كانت الروايات كسبب لنشوب الأزمة, إلا أن من الواضح أن الود بين مصر وحزب الأمة بقياداته مفقود في ذلك الوقت ويعتبر هو أهم أحد الأسباب المحركة لنشوب أزمة حلايب وإن كان يرى بعض الباحثين أيضاً أن من الأسباب وراء نشوب النزاع قد يرجع إلى اختلاف الفكر السياسي بمن بيده صنع القرار السياسي داخل حكومتي البلدين, ففي السودان يقام القرار السياسي فيها على الحوار والمشورة –وفقاً لهذا الرأي– عن طريق البرلمان ومجلس الأمة, وعلى النقيض في مصر يقام القرار السياسي على الحكم العسكري –وفقاً لهذا الرأي– المؤمن بفردية اتخاذ القرار السياسي دون الرجوع لأعضاء مجلس الثورة –ولكن هذا الرأي لم يلاقى قبولاً وخصوصاً بعد ما عكسته الحياة السياسية داخل السودان ومصر بخلاف هذا الرأي–(27), وكذلك لا يمنع تدخل الأطراف الخارجية في النزاع قد كان له دور في زيادة تأزمه, وليست بمنأى الصحافة السودانية عن ذلك(28).

الخلاصة:

يتضح مما سبق, إن مصر قد اتخذت من الوسائل السلمية والودية سبيلاً لمعالجة مثل هذا النزاع وذلك للمحافظة على الروابط التاريخية والحضارية للبلدين, إلا أن مثل هذا النزاع يثار في بعض المواقف

---

[25]–فيليب رفله, **العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان**, القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية, 1998م, ص166, 191.

[26]–راجع: جريدة الرأي العام السودانية, العدد رقم3900, بتاريخ15رمضان1377ه/1958م.

[27]–حسين سالم أبو شويشة باكير, "أزمة حلايب والعلاقات المصرية –السودانية1958م", ليبيا, **مجلة الساتل**, محكمة, جامعة مصراته, العدد6, إبريل2009م, ص187.

[28]–حيث ذكرت جريدة الأهرام المصرية نص (صدرت جرائد حزب الأمة صبح اليوم بعنوان يقول: جيش عبدالناصر يغزو حدود السودان) حيث حوت الجرائد التابعة لحزب الأمة مثل جريدة "الأيام السودانية" وصحيفة "السودان الحديث", وغيرها بأن المصريون أحتلوا منطقة أبو رماد وأن العلم المصري يرفرف عليه, مما ترتب على ذلك إعلان حزب الأمة للتعبئة وحالة الحرب للدفاع عن السودان من الغزو المصري؛ جريدة الأهرام المصرية, العدد26004, بتاريخ: يوم الأحد الموافق19فبراير1958م, ص3؛ راجع أيضاً: صحيفة السودان الحديث, العدد1613, بتاريخ الأحد الموافق يونيو1994م, ص4.

ويتوارى في مواقف أخرى, وذلك وفقاً للمستوى الترددي للعلاقات السياسية بين مصر والسودان صعوداً وهبوطاً والتي يكون مرجوعها في الأعم للظروف الداخلية للسودان, ومن هذا المنطلق –ومن منطلق ما تدور حوله إشكالية البحث– يمكننا استنتاج الآتي:

1–في حالة وصول حكومة إلى سُدة الحكم في السودان مناوئة لمصر هنا ينشب النزاع ويتصاعد أو حتى على الأقل لا تسعى للتعاون مع مصر, ولا حتى تحمل وداً لها, وتكون الشرارة الأولى لتحريك بركان الأزمة الكامن بالإجراءات التي تأخذها حكومة الخرطوم –تلك هي البداية عادة– وخير شاهد على ذلك أزمة سنة1958م, والتي كانت أساس تفجيرها حكومة حزب الأمة المتمثلة في رئيس وزرائها "عبدالله خليل", وكذلك أعقاب انقلاب سنة1989م وتأجج ذات الأزمة في1992م بتولي الجبهة الإسلامية القومية للحكم السوداني, وبوجه عام فأن جو التوتر في العلاقات بين القاهرة والخرطوم هو الذي يحيط على نشوب الأزمة –عادة–.

2–علي النقيض, ففي حالة استقرار العلاقات بين البلدين يستقر معه النزاع الحدودي بين البلدين حول منطقة حلايب ويهدأ, ومرجعه في الأعم الأغلب وجود تفاهم وتعاون مشترك بين حكومة الخرطوم وحكومة القاهرة, وخير دليل على ذلك لم يثر هذا النزاع إبان حكم الرئيس "جعفر النميري" خلال فترة حكمة بين سنة1969م–1985م, وكذلك حكومة "الفريق عبود" سنة1958م–1964م[29], ويكأن النزاع الحدودي سيف يسحب من غِمْدِهُ وقت عدم تفاهم الحكومة السودانية مع الحكومة المصرية ويترك تارة أخرى في غِمْدِهُ عند تفاهم تلك الحكومات.

3–وأخيراً وليس آخراً, فإن مصر تحث دائماً إلى عدم تدويل هذا النزاع وضبطه والسيطرة عليه في إطار ثنائي, والغرض من ذلك هو المحافظة على العلاقات بين البلدين من ناحية وتحجيم للقوى الخارجية المعادية للبلدين إلى إثارة هذا الخلاف بينهم من جهة أخرى.

تجدر الإشارة هنا إلي أنه بعد استقلال السودان تم إصدار كتاب شهير سنة1953م من رئاسة مجلس الوزراء المصري, والمسمى بـــ"الكتاب الأخضر" والذي حوي علي كل الاتفاقيات والوثائق والمعاهدات السودانية خلال الفترة من سنة1841م وحتي سنة1953م, حيث لم يتضمن هذا الكتاب قرارات وزير الداخلية المصري المزعومة لسنة1902م[30].

---

[29]–العباس عبدالرحمن خليفه, "العلاقات السودانية المصرية بعد الثورة", الرياض, **مجلة البيان**, المنتدى الإسلامي, غير محكمة, العدد286، مايو2011م, ص73.

[30]–هايدي فاروق, مدحت القاضي, **بالوثائق والمستندات حلايب وشلاتين مصرية.. مصرية.. مصرية**, **القاهرة**, دار الهلال, أكتوبر2014م, ص38.

المبحث الثاني: الأسانيد والادعاءات.

حيث يرى كل من الجانبين –المصري والسوداني– بأحقيته للسيادة على منطقة حلايب وأبو رماد وشلاتين –مناطق مثلث حلايب– فالسودان وحكومته يؤكدان على سودانية حلايب مائة بالمائة, وذلك منذ دخول الحكم الثنائي للسودان حيث يقول الرئيس السوداني "عمر البشير" أنها "سودانية وستبقى سودانية ولن نفرط في شبر"[31], وعليه فقد أفردت الحكومة السودانية في كثير من المناسبات –حيث كانت أول مناسبة في المذكرة التي أعدها مجلس الوزراء السوداني في7 فبراير لسنة1958م– الحجج لإثبات أن المنطقة التي تقع شمال خط عرض22درجة شمالاً والتي يطلق عليها مثلث حلايب تعتبر من الإقليم السوداني وأنها جزء لا يتجزأ منه ولا تتبع السيادة المصرية وأنها سودانية خالصة, وعلى النقيض بالضفة الأخرى للنزاع يرون ويؤكدون على أن حلايب مصرية مئة بالمئة, وذلك منذ فتح "محمد على باشا" للسودان, ويقول الرئيس الراحل "محمد حسني مبارك" بصدد هذا الأمر بأنه "لا توجد مشكلة بين مصر والسودان من ناحية الحدود فهناك اتفاقية والعالم كله يعرف ذلك", وعليه فقد أفردت الحكومة المصرية في كثير من المناسبات الحجج لإثبات أن المنطقة التي تقع شمال خط عرض22درجة شمالاً والتي يطلق عليها مثلث حلايب, هي جزء لا يتجزأ عن الإقليم المصري وأنها تتبع السيادة المصرية وهي أرض مصرية خالصة.

–ووفقاً لما سبق يمكن تقسم هذا المبحث كالتالي:

1–الحجج والادعاءات التي يرتكز عليها الجانب السوداني.

2–الحجج والأسانيد التي يرتكز عليها الجانب المصري.

أولا: الحجج والادعاءات التي يرتكز عليها الجانب السوداني (الحجج السودانية).

ترتكز الحجج التي يستند عليها الجانب السوداني لإثبات ملكية المنطقة الحدودية المتنازع عليها على عدة نقاط أساسية[32] وهي:

–إن مصر تخضع لسيادة الإمبراطورية العثمانية قبل سنة1914م.

–التعديلات الإدارية التي أدخلت على اتفاقية الحكم الثنائي في19يناير1899م.

–خضوع مثلث حلايب في فترة ما بين سنتي1902م حتى1958م للإدارة السودانية.

---

[31]–جريدة الجمهورية, تاريخ النشر1993/4/6.

[32]–بدرية محمد زين محمد, **النزاعات الحدودية بين السودان ودول الجوار مشكلة مثلث حلايب بين مصر والسودان نموذجاً**, رسالة ماجستير, منشورة, السودان, جامعة أم درمان الإسلامية, 2010م, ص76–77.

أن الجانب السوداني ترتكز حججه حول إثبات ملكيته لمثلث حلايب على ثلاث نقاط –والمشار إليها سابقاً–, فمن خلال هذه النقاط سوف يفرد الباحث للادعاءات السودانية (الحجج) بالتفصيل وعلى النحو التالي:

–(الحجج السودانية):

1–إن الحقبة الزمنية ما قبل سنة1914م طغت فيها سيادة الإمبراطورية العثمانية على مصر وأن مصر –آنذاك– كانت لا تمتلك السيادة على نفسها, ومن ثم لا يمكنها أن تملك السيادة على غيرها, وأن ما ينصب على الولايات العثمانية ينصب أيضاً على مصر باعتبارها ولاية عثمانية ومن ثما تابعة للباب العالي.

2– إن اتفاقية19يناير1899م, المنشئة لخط الحدود بين مصر والسودان والتي تم توقيعها بين حكومة الحكم الثنائي –إنجلترا ومصر– يدور حولها العديد من الاعتراضات والتحفظات **ومنها:**

أ–إن هذه الاتفاقية غير ملزمة للسودان, ولا يقع على عاتقه الالتزام ببنودها لأنه لم يكن طرف فيها ولم يتم التوقيع عليها باسمه[33].

ب–فقد أعرب رئيس الوزراء السوداني "إسماعيل الأزهري" –آنذاك– في معرض تعليقه على كتابة اعتراف دولتي الحكم الثنائي أمام البرلمان السوداني, بأن السودان لا يعلم شيئاً عن الاتفاقيات أو المعاهدات التي أبرمت باسمه وهو ليس طرف فيها وسوف تُسأل حكومته دولتي الحكم الثنائي عن هذه الاتفاقيات ليتم عرضها على البرلمان السوداني ليقرر بشأنها ما يراه[34].

3–إن القرارات التي أصدرها وزير الداخلية المصري في عامي1902م, و1907م قد عدلت من اتفاقية الحكم الثنائي سنة1899م ومن مظاهر **ذلك[35]:** خضوع مثلث حلايب للسيادة السودانية وإدارتها.

4– الحيازة الفعلية: يستند السودان على حيازته الفعلية لهذه المنطقة منذ إجراء التعديلات الإدارية التي أدخلت على اتفاق سنة1899م في أعوام1899م, و1902م, و1907م واستمرت هذه الحيازة حتى أوائل التسعينيات بسودانية حلايب والتي بدورها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإقليم السوداني[36], فوفقاً لمبدأ التقادم

---

[33]–حسام سويلم, فاروق عبد السلام, **حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان**, في مجلد: أسامة الغزالي حرب (تحرير), العلاقات المصرية –السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية, الطبعة الأولى,1990م, ص461.

[34]–الفاتح الشيخ يوسف, **العلاقات السودانية المصرية في الفترة من1372ه–1378ه (1952م–1958م)**, السودان, دار جامعة الجزيرة، 2005م, ص178–179.

[35]–حسام سويلم, فاروق عبد السلام, **حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان**, في مجلد: أسامة الغزالي حرب, العلاقات المصرية –السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل, مرجع سابق, ص461.

[36]–نادية بدري, **يوميات باحثة مصرية في حلايب: أنا والصحراء**, القاهرة, دار الهلال, 1993م, ص154.

الذي يعتمد على مبدأ الحيازة الفعلية للمنطقة مع عدم وجود أي اعتراض من الطرف الآخر سنداً قوياً للسودان بالتمسك بالمنطقة [37], حيث قام السودان بممارسة كافة أوجه السيادة على المنطقة –مثلث حلايب–, ومن أمثلة هذه الأعمال فرض الضرائب على قاطني هذه المنطقة[38] وإصدار اللوائح المنظمة لشئونهم وإنشاء المدارس ومكاتب البريد[39].

5–لم يقتصر الوجود السوداني في المنطقة الحدودية المتنازع عليها على المظاهر الإدارية فقط بل اتسعت وتجاوزت تلك المظاهر ومن ذلك القيام بإعطاء حق التنقيب عن المعادن والبترول ليس للشركات السودانية فقط بل والشركات الأجنبية, وكذلك تواجد من حرس الحدود السودانى داخل المنطقة، ووجود وحدات إدارية سودانية كالبريد ووحدة طبية صغيرة ومدارس ونقطة للشرطة.

ثانيا: الحجج والأسانيد التي عليها الجانب المصري (الحجج المصرية).

وعلى الطرف الآخر نجد الجانب المصري –وهو المحتوي الدائم للأزمات– قد أستعد بالأسانيد والحجج والبراهين لما قد يستند عليه الجانب السوداني من ادعاءات, وذلك يظهر جلي في دراسة وزارة الخارجية المصرية التي أعدتها أواخر سنة1957م بهذا الخصوص, **ولذا ترتكز الأسانيد والحجج التي يستند عليها الجانب المصري لإثبات ملكيته للمنطقة الحدودية المتنازع عليها على عدة نقاط أساسية وهم[40]:**

–تبعية السودان لمصر في الفترة التي تسبق الاستقلال.

---

[37]–مصطفى سيد عبد الرحمن, **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات**, مرجع سابق, ص68–79.

[38]–أحمد الرشيدي, **الحدود الجنوبية لمصر**, في مجلد: أحمد عبد الونيس, حدود مصر الدولية, مرجع سابق, ص455؛ وراجع أيضاً: جمال معوض شقرة, **أزمة حلايب سنة1958م**, مرجع سابق, ص50–51.

[39]–ففي الكثير من المناسبات استندت السودان إلى هذه الحجة, وتم ذكرها أيضاً في أكثر من وثيقة, فقوانين الحكر أشار إليها "مرغني حمزة" عند الرد على المذكرة الثانية الذي تقدم بها السفير المصري يوم13فبراير1958م إلى أن السودان حدوده محددة منذ أكثر من60عاماً, ووزير المالية السوداني "إبراهيم أحمد" علق بقوله "إن قوانين الحكر تقتضي بأن من يضع يده على قطعة أرض لمدة14سنة تصبح ملكاً له", وذات المعنى تقدمت به السودان في شكواها أمام الأمم المتحدة؛ راجع: جمال معوض شقرة, **أزمة حلايب سنة1958م**, مرجع سابق, ص49–50.

[40]–معاذ أحمد تنقو, **نزاع الحدود بين السودان ومصر –مثلث حلايب ونتوء حلفا في ضوء القانون الدولي**, الخرطوم, دار جامعة الخرطوم للنشر, 2005م, ص79.

-اعتماد اتفاقية1899/1/19م كأساس لتعيين الحدود بين مصر والسودان باعتبارها اتفاقية دولية تم إبرامهما بين مصر وبريطانيا, تمتاز بقوتها القانونية عن أي ترتيبات إدارية أو اتفاق محلي لاحق للاتفاق سنة1899م.

-مباشرة مصر لسيادتها على المنطقة الحدودية.

ومن الواضح أن الجانب المصري يرتكز على ثلاث نقاط محورية لتبرير موقفه والدفاع عن أراضيه وتقديم ما يدل على مصرية حلايب؛ ولذا, سوف يفرد الباحث للأسانيد (الحجج المصرية) على التفصيل في النقاط التالية:

1-إن السيادة المصرية قد طغت على السودان منذ سنة1820م, وكذلك استمرت تبعية السودان لمصر حتى استقلالها في 1956م[41], ومن مظاهر هذه وتلك -السيادة والتبعية- الآتي:

أ-إن تاريخ المنطقة المترامية أطرافه, والذي أطلق عليه في اصطلاح فقه السياسي المعاصر لفظ "السودان"[42], في الحقيقة قد أرتبط بشكل أو بآخر دوماً بتاريخ مصر إلا أن الروابط السياسية -الحقة- بين الإقليم المصري والإقليم السودان لم تظهر إلا بعد نجاح "محمد علي باشا" لفتح السودان سنة1820م وبه أندمج السودان ومصر وصارا البلدان بلداً واحداً, أي أن "فتح السودان" قد خلق مساراً جديداً للعلاقات المصرية السودانية والتي انعكست بدورها على وضع حدود مصر الجنوبية وبحلول سنة1840م أصبحت السودان كلها تابعة لسلطة الوالي المصري[43].

ب-اعتراف الباب العالي بالوجود المصري في السودان[44], وذلك منذ فتح "محمد علي باشا" للسودان سنة1820م, وظهر هذا جلي في الفرمانات المتوالية, وهم فرمان13فبراير لسنة1840م, وفرمان1مايو لسنة1865م, وفرمان27مايو لسنة1866م, وفرمان1يوليو لسنة1875م[45].

---

[41]-جمال معوض شقرة, **أزمة حلايب سنة1958م**, مرجع سابق, ص55.

[42]-لم يظهر هذا لاصطلاح إلا مع نظام الإدارة الثنائية لسنة1899م, حيث يشير إلى الأراضي التي تقع في الجنوب من مصر والتي تشمل قطاع الحوض النيل الأوسط؛ راجع: صلاح الدين على الشامي, **السودان دراسة جغرافية**, الإسكندرية, منشأة المعارف, 1972م, ص14-15.

[43]-البخاري عبد الله الجعلي, **نزاع الحدود بين السودان ومصر**, في مجلد: أسامة الغزالي حرب(تحرير), العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق, ص531.

[44]-سمير المنقباوي, **تطور المركز الدولي للسودان**, رسالة دكتوراه, غير منشورة, القاهرة, مطبعة التجارة, 1958م, ص14-19.

[45]-فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد, " قضية حلايب جذور الأزمة", مرجع سابق, ص49.

ج–لم تقتصر الفرمانات السابقة على تأكيد خضوع السودان لسلطة الوالي المصري –التي أنضوت بدورها تحت ظل سيادة واحدة ألا وهي سيادة الدولة العثمانية حتى سنة1914م–, ولكن أكدت على أنه لا يحق لولاة مصر التنازل عن أي امتيازات منحت لهم في السودان أو مصر أو حتى إبرام أيه معاهدة سياسية تخص الإقليمين أو التنازل عن جزء من الإقليمين ومن هذه الفرمانات التي صدرت في سنوات1867م, و1876م, و1892م.

د–أُسس على اعتراف الباب العالي للدولة العثمانية الصريح أن مصر والسودان تم إدماجهم داخل إطار دولة واحدة, ثم إصدار قانون الانتخابات المصرية بناء على دستور سنة1880م المصري –وقد أكد على الوحدة السياسية والقانونية بين الإقليمين– فقد حوى قانون الانتخابات المصري على أنه يحق للشعب السوداني أن يشارك في انتخابات اختيار أعضاء مجلس النواب المصري, والمحدد عدده بـــ"25"عضواً وخصص للسودان"17"عضواً فيه, وأضف إلى ذلك أيضاً أن ما أقره مجلس شورى النواب من قانون الانتخابات في15يونيو لسنة1879م قد حدد الدوائر الانتخابية وقد شمل مديريات السودان بجوار المديريات المصرية[46].

و–إن اللائحة الخاصة بتنظيم المحاكم الأهلية والتي صدرت في17نوفمبر1881م, قد نصت على أنه يتم إنشاء في عموم الأراضي المصرية محاكم ابتدائية وكذلك يتم إنشاؤها في السودان هذه السنة الجانب المصري, وذلك قادراً على إثبات حقيقة أن السودان تابعة له[47].

د–اعتراف إنجليزي بأن مصر صاحبة السيادة على السودان, وذلك ما جاء في جريدة الأهرام من حديث المستر "لسون جورج" إن "مصر كانت صاحبة السلطة التامة في السودان, وذلك قبل الاحتلال الإنجليزي..."[48].

ج–وقد استند الجانب المصري على إثبات حقيقه أن السودان تابع له وكذلك أن مصر لها سيادة ولها وضعها الخاص يختلف عن باقي الولايات العثمانية, على نص المادة "17"من اتفاقية "لوزان" على أن "تتخلى تركيا من تاريخ15نوفمبر لسنة1914م على كافة حقوقها في الإقليم المصري".

خ–إن استغلال بريطانيا انتهاء الروابط السياسية بين مصر والدولة العثمانية أثناء احتلالها لا يعني ذلك أن مصر خضعت لبريطانيا وأنها بلا سيادة, ومن مظاهر ذلك أن مثل هذا الوضع لم يعترف به شعب مصر

---

[46]–هايدي فاروق, مدحت القاضي, **بالوثائق والمستندات حلايب وشلاتين مصرية.. مصرية.. مصرية**, مرجع سابق, ص40.

[47]–سمير المنقباوي, **تطور المركز الدولي للسودان**, مرجع سابق, ص16.

[48]–الأهرام المصرية, العدد16424, بتاريخ 28أغسطس1930م.

مما أنتج عنه اندلاع ثورة1919م بقيادة الزعيم الراحل "سعد زغلول" والذي أدى بدوره إلى إعلان بأن مصر دولة لها سيادتها سنة1912م مع النص على التحفظات الأربعة والتي شملت السودان من ضمنها.

ز-لا يمكن للسودان قبل الاستقلال أن يدعي أي سيادة, ولذا فمن الثابت أن حقوق مصر على السودان, وتلك الأقاليم التي ضمت إليه تظل مصرية دون تغيير, وبمعنى آخر فإن السيادة قبل الاستقلال كانت في كنف الحكومة المصرية والتي كان ينوب عنها في إدارة السودان حكومة الحكم الثنائي -مصر وبريطانيا-[49].

ف-إن مصر قبل الفترة الزمنية لسنة1914م كان لها وضع دولي خاص تتمتع به, وقد تم تحديده وفقاً لاتفاقية لندن لسنة1840م[50], بالإضافة إلى ذلك فأن مصر كانت دولة -وليس ولاية عثمانية مثل باقي الولايات الأخرى التي تتبع الإمبراطورية العثمانية- تتميز بروابط خاصة تربطها مع الإمبراطورية العثمانية[51].

2-وبناء على الحجة السابقة, ينتفي سريان قواعد الاستيلاء[52] على المناطق المتنازع عليها -حلايب- من قبل السودان حيث يقضي لسيادة مصر منذ آلاف السنين وباعتراف السودان ذاته في سنة1958م "بأنه يباشر إدارته على المنطقة منذ نحو خمسين سنة بعد تفويض من وزير داخلية مصر في4نوفمبر1902م", وقد نصت محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها الصادر بتاريخ15إبريل1935م بين "النرويج

---

(49)-فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد, " قضية حلايب جذور الأزمة", مرجع سابق, ص50.

(50)-مصطفى سيد عبد الرحمن, **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات**, مرجع سابق, ص163.

(51)-حيث أشار أحد الباحثين, إلى البواعث التي أدت لوجود ذلك المركز الدولي الخاص بمصر بقوله "وإزاء تدخل الدول الأوروبية لوقف "محمد علي باشا" والمحافظة على كيان الدول العليا قائمً ثم التوصل إلى إبرام معاهدة لندن لسنة1840م والتي بمقتضاها تم تحديد مركز مصر باعتبارها الدولة التابعة لتركيا وبها وقعت الدول الأوروبية صك لعزل مصر وتقييد لحركتها داخل إطار حدودها وفصل أرض الشام عنها, ويمكن القول بصفة عامة بأن معاهدة لندن سنة1840م قد أسست -من خلال قيود معينة- الاستقلال الإداري لمصر عن الباب العالي للدولة العثمانية وبقيت كدولة تابعة لتركيا وذلك حتى أن قامت الحرب العالمية الأولى لسنة1914م, فسلخت بريطانيا مصر عن تركيا بشكل نهائي وتم إعلان الحماية البريطانية عليها؛ راجع: عطية حسين أفندي, **الحدود الشرقية لمصر**, في مجلد: أحمد عبد الونيس شتا (تحرير), حدود مصر الدولية، مرجع سابق, ص 305.

(52)-ومن شروط الاستيلاء: أ-الإعلان بالاستيلاء على المنطقة وحيازتها وتثبيت تاريخ ممارسة الدولة المسئولية لسلطاتها على الإقليم؛ ب-أن يكون الإقليم غير خاضع لسيادة دولة أخرى أي مباح؛ ج-أن تباشر الدولة المسؤولية على سيادتها على الإقليم؛ د-وضع اليد الفعلي وهو من شروط المستقر عليه في القرن التاسع عشر وذلك بالمباشرة المستمرة لسلطاتها؛ راجع: محمد غانم حافظ, **مبادئ القانون الدولي العام**، القاهرة، دار النهضة العربية, 1973م, ص327-328.

والدنمارك" بخصوص "بجرينلاند الشرقية" بالتعريف بوضع اليد الفعلي "بأنها المباشرة المستمرة للسلطة"[53].

3-إن اتفاقية سنة1899م نصت ديباجتها علي "حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخمة قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية, والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة بريطانيا والباب العالي الخديوي", فبموجب هذه الديباجة ينعكس ما حدث في السودان في الفترة ما بين1883م-1898م -الثورة المهدية- ما هو إلا حركة تمرد, ولكن مصر سرعان ما أعادت السيطرة على السودان, وإذا سلمنا أن السيادة المصرية انقطعت على السودان في هذه الفترة إلا أن هذا الانقطاع كان انقطاعاً مؤقتاً لا يهدر حقوق مصر, وأضف إلى ذلك أن الثورة المهدية لم تسيطر على الإقليم السوداني ككل ولكن تمت السيطرة على بعض الأقاليم فقط.

4-تم تعيين الحدود السياسية بين البلدين بموجب وفاق1899م المنعقد في19يناير لسنة1899م ويدعم الجانب المصري هذه الحجة بالأسباب الآتية:

أ-إن السودان قبل وفاق1899م -وكذلك قبل الفتح1820م- كان إقليماً بلا سيادة ولا يخضع لنظام سياسي يأخذ شكل دولة, مما يعني أنه لا يوجد خط حدودي -وفقاً لمعاهدة أو لأوامر إدارية- لتعيين الحدود أي أن مصر والسودان كان إقليماً واحداً.

ب-وإذا سلمنا أيضاً أن مصر بلا سيادة -كون أنها ولاية عثمانية تارة وتحت الاحتلال الإنجليزي تارة أخرى- فمن الطبيعي بعد استقلال مصر أن تفرض سيادتها على جميع الأقاليم التي أحرزتها وفقاً "لحق الفتح" لها والذى اكتسبه "محمد على باشا" وفقاً للاتفاق13فبراير1841م, فأي كانت الإدارة -مصرية أو مصرية-إنجليزية- على أي من الإقليمين تشكل وحدة متماسكة لدولة تتمتع بالسيادة -وهي مصر-, والذى اضطلع بأعباء الإدارة لتلك المنطقة جميعها[54].

ج-تعتبر اتفاقية19يناير1899م بمثابة الاتفاقية الحدودية الوحيدة التي حوت في طياتها نصوصها على الحدود السياسية بين مصر والسودان[55], حيث نصت مادتها الأولى على أن "تطلق لفظ السودان في هذا

---

[53]-مصطفى سيد عبد الرحمن, **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات**, مرجع سابق, ص66-67.

[54]-أحمد محجوب الشال, **حلايب -ونزاع الحدود بين مصر والسودان**, مرجع سابق, ص56.

[55]-التاج على مصطفى أحمد, **الأثر الاستراتيجي للنزاع الحدودي على العلاقات بين السودان ومصر2000م-2015م**, رسالة ماجستير, غير منشورة, السودان, جامعة أم درمان الإسلامية, معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية, 2016م, ص44.

الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض....." أي أنها المعاهدة الدولية التي بموجبها تم تحديد الحدود السياسية بين الإقليم المصري والإقليم السوداني.

د-أشير إلى الحدود السياسية وفقاً لخط عرض22 درجة شمالاً – بين مصر والسودان- في الخريطة التي تم ترسيمها بناء على الاتفاق الذي تم في سنة1909م بين هيئة المساحة المصرية والسودان[56].

ه-إذا تغافل الاتفاق عن ذكر -مباشرة- "الحدود" كمصطلح لا يقلل من حقيقة أن المادة الأولى منه قد أرست حدود مصر الجنوبية وحدود السودان الشمالية.

و-إن كانت الفرمانات الصادرة من السلطان العثماني قد حدت من الصلاحيات الممنوحة للخديوي – مصر- فيما يخص إبرام المعاهدات السياسية, لا يقل ذلك من القيمة القانونية للاتفاق فإن إبرام مثل هذا الاتفاق من قبل الخديوي يعد من قبيل ممارسته لحقه المعترف به وفقاً للفرمانات العثمانية "إجراء الترتيبات المختلفة بالإدارة العليا في خديويته".

ز-إن السلوك اللاحق الذي انتهجه كل من مصر وبريطانيا يوضح تمسك أطراف الاتفاقية والاعتداد به أمام الأطراف الأخرى, حيث لا يمكن أن نتجاهل اتفاقية ظل أطرافها يحترمان نصوصها أكثر من50سنة.

خ-إن ما صرح به الجانب السوداني عند استقلاله بعدم الاعتداد بالاتفاقيات التي تم إبرامها قبل ذلك, هو إعلان من جانب واحد لا يعتد به قانونياً في ضوء قواعد القانون الدولي وخاصة قاعدة "التوارث للحدود بعد الاستقلال"[57].

5-ويستند الجانب المصري أيضاً, على وجود بعض المغالطات في فهم وتفسير ما أصدره وزير الداخلية المصري من قرارات إدارية -وبالخصوص القرار الإداري الصادر في مارس1899م و4نوفمبر1902م- تخص خط عرض22درجة شمالاً وبعض الملاحظات[58] ومنها:

أ-تعتبر هذه القرارات إدارية بحتة, حيث أصدرها وزير الداخلية المصري -مصطفى باشا فهمي آنذاك- وأسند تنفيذ مهامها إلى مدير أسوان[59], ويعتبر كلاهما من الموظفين المحليين للحكومة المصرية, مما يؤكد على طبيعة هذه الترتيبات الإدارية المؤقتة.

---

[56]-غاندي عنتر, **الدور السعودي في أزمة حلايب وشلاتين**, المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, 13أغسطس2016م, ص4.

[57]-فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد, " قضية حلايب جذور الأزمة", مرجع سابق, ص49.

[58]-دفع الله الغالي, **أثر نزاع المياه على صراع الحدود بين السودان ومصر نموذج مشكلة حلايب**, رسالة ماجستير, غير منشورة , الخرطوم, جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, 2008م, ص19.

ب–إن الدافع الأساسي خلف تلك التعديلات التي تم إجراؤها من قبل وزير الداخلية المصري ما هي إلا تحقيقاً للأصوبه الإدارية للعربان المتواجدين على جانبي خط الحدود الفاصل بين مصر والسودان, فجاءت –تلك القرارات– للتيسير على هذه القبائل وكذلك للاستجابة لرغبات المسؤولين المحليين المتواجدين في المنطقة؛ وعليه, لا يزيد أثرها أكثر من ذلك, حيث أن الحدود السياسية التي تفصل بين الدول المتجاورة تهدف تحديدها لتعيين النطاق الذي تباشر فيه الدولة لسيادتها الإقليمية عليه بوصفها وحدة سياسية قانونية, أما الترتيبات الإدارية لا ترقى إلى ذلك حتى, وعن كونها مجرد ترتيبات لتنظيم شئون السكان وخدمتهم دون المساس بسيادة الإقليم.

6–إن الدستور المؤقت للسودان الصادر في سنة1953م نص في مادته الثانية على "أن تشمل الأراضي السودانية جميع الأقاليم التي كان يشملها السودان الإنجليزي المصري قبل العمل بهذا الدستور مباشرة" فإن عبارة "السودان الإنجليزي المصري" هي ناتج النظام الثنائي للحكم الذي تبنته اتفاقية1899م, والتي هي في ذات الوقت حددت الحدود بين البلدين, فكيف للسودان أن يعترف بجزء من الوفاق تارة, ويتنصل منه تارة أخرى[60].

7–السيادة المصرية المتصلة, وهي من الأسانيد والحجج التي يرتكز عليها الجانب المصري في إثبات ملكية لمنطقة حلايب وشلاتين وأبو رماد, حيث إن السيادة المصرية لم تنقطع عن المنطقة –حلايب– على مدى التاريخ –حديثاً وقديماً منذ استقلال السودان وقبله– فهي تباشرها بطريقه معتادة, ومعتدلة, ومستمرة, ومعلنة, وفي ذات الوقت الذي كان السودان يباشر فيه أعمال الإدارة المتعلقة بخدمة أهالي المنطقة وفقاً لقرار وزير الداخلية "مصطفى باشا فهمي" بذلك سنة1902م, ولذا قد عمل الجانب السوداني على تقديم الخدمات الإدارية وتطويرها إلا أن الحكومة السودانية في بعض الأمور القانونية تجاوزت اختصاصها الإداري على مثلث حلايب الأمر الذي لاقى اعتراضاً من الجانب المصري, وعليه لا ترضي تلك الأعمال بإعطاء الحق بالسيادة حيث اقتصر دور السودان على تسيير الإداري للقبائل القاطنة في المنطقة وفي

---

(59)–حيث أصدر وزير الداخلية "مصطفى باشا فهمي" خطاباً موجهاً إلى محافظة النوبة في مارس سنة1899م مفاده بالموافقة على ضم عشرة بلاد من مصر لإدارة الثنائية وعليها قد ترتب عليه أن ناحية فرس التابعة للسودان تركت من زمامها لمصر "ثلاث أفدنه وقيراطا أطيان وثمان وخمسين نخلة وعلى النقيض ترك للسودان من ناحية أدندان التابعة لمصر من زمامها "تسعه وتسعون فداناً, وسبعة قراريط, ومائه وخمس وخمسين نخلة؛ راجع: سمير المنقباوي, **تطور المركز الدولي للسودان**, مرجع سابق, ص222؛ وكذلك تم الاعتماد على: وثائق الخارجية المصرية, محفظة رقم1137, دار الوثائق القومية, ملف1/9/1, السودان.

(60)–السيد محمد السيد عمر, **منازعات الحدود في إفريقيا العربية مع التمثيل بحدود شرق إفريقيا**, رسالة ماجستير, غير منشورة, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,1981م, ص444.

المقابل تبرز الوجود المصري في المنطقة في مظاهر شتى, ومن أهم تلك المظاهر الدالة على الوجود المصري في المنطقة المتنازع عليها ومباشرة أعمال السيادة عليها **الآتي**[61]**:** القيام بأعمال التنقيب عن البترول والمعادن وقد أعطت أكثر من"83" ترخيصاً وعقداً للتنقيب, وكذلك إنشاء محمية طبيعية في منطقة "علبة" ووجود مكتب بريد ومكتب تابع لوزارة الزراعة لمكافحة الجراد ويتواجد به موظفون مصريين, ووجود نقط حدودية وأمنية.

الخلاصه

يتضح في خلاصة ما تقدم, إن ادعاءات الجانب السوداني –الشقيق– المعلنة سواء بصورة رسمية أو إعلامية أو الادعاءات التي من المحتمل اللجوء إليها كسند لاكتساب السيادة على المنطقة محل الدراسة المتنازع عليها –حتى– لا تعتمد من جهة على سند قانوني صحيح وفقاً للقواعد القانونية ذات الصلة لاكتساب السيادة على منطقة حلايب, وذلك لعدم استنادها على وقائع تؤيدها, ومن جهة أخرى تعتمد في الأساس على وقائع مغلوطة تاريخياً –قد ينطوي بعض أجزائها على تبرير الموقف السوداني الرسمي–, وعلى تفسير غير مقبول للقواعد القانونية لقانون الدولي ذات الصلة مما أدى إلى التوصل إلى نتائج غير ثابتة, ومتناقضة, ومن ثم فلا يعتبر ما يدعى الجانب السوداني الادعاءات مرسلة لا يمكنها أن تؤدي إلى إحداث آثار قانونية تصلح كسند لاكتساب السيادة على جزء من أجزاء الأراضي المصرية.

-النتائج:

*من خلال هذه الدراسة يتضح للباحث أن العلاقات المصرية السودانية لم يتم تأسيسها حتى الآن على أسس متينة وراسخة.

*إن مصر تستند على أسانيد قوية لملكيتها لمنطقة مثلث حلايب, كما أن موقف مصر مدعوم بقوة لملكيته لحلايب, في حين أن السودان لا يقف على أرض صلبة في إثبات ملكيته على حلايب, حتى أن الدليل الرسمي صادر من مصر–المقصود قرار وزير الداخلية– ووفقاً للقانون الدولي لا يعتبر دليل تستند عليه السودان لإثبات ملكيتها على حلايب.

*مصر كانت حريصة في أكثر من مناسبة في إثبات احتجاجها على التصرفات التي بدرت من الجانب السوداني عند تخطيه اختصاصه الإداري إلى محاولة من جانبه –السودان– لفرض سيادته على المنطقة.

*إن التنازع بين البلدين على منطقة مثلث حلايب وترك منطقة مثلث بارتازوجا, أدى إلى إعلان بعض الجهات إلى تبنى تلك المنطقة, واعتبارها ملكه حيث إن كل من مصر والسودان لا يعترفان بملكيتهم لتلك المنطقة ويتنصلون منها.

[61]–أحمد الرشيدي, **الحدود الجنوبية لمصر**, في مجلد: أحمد عبد الونيس, حدود مصر الدولية, مرجع سابق, ص461.

-التوصيات:

-أن تطلق مصر مبادرة منها من باب حسن الجوار والأخوة العربية, بأن يتم تشجيع رأس المال الوطني لكل من البلدين وتشجيع الاستثمار عبر تقديم التسهيلات والدعم والمحفزات الضرورية, وتوجيه الاستثمار كي ينصب داخل منطقة مثلث حلايب وبالمثل داخل مثلث بارتازوجا, مما قد ينتج عنها مردود سياسي واقتصادي واجتماعي للبلدين.

-يجب على السودان أن تقبل بالسيادة المصرية -الحقة- على مثلث حلايب, وكذلك الإقرار بأن الحدود السياسية بين البلدين عند خط عرض22درجة شمالاً, وفقاً للسند القانوني المنشئ له وهو وفاق سنة1899م, وفي حالة اعتراضها علي مثل هذا السند وتدعي بعدم حجيته, فلا بد من أن يرضخ السودان للثوابت القانونية والتاريخية -الحقة- بحدود مصر الأصلية عند خط عرض21.5درجة شمالاً وفقاً للفرمان العثماني في 13فبراير لسنة1841م.

- تشكيل لجنة -بعد موافقة الطرفين- وبعد وضع عدة أطر-من قبل البلدين- تحكم عمل مثل هذه اللجنة, وذلك عن طريق تفعيل اللجنة المشتركة التي كانت مختصة بنظر النزاع في حقبة التسعينيات, علي أن تشكل هذه اللجنة بأعضاء يمتازون بالصفات القانونية والخبرة وحل مثل هذه النزاعات, مع التوسع في سلطاتها عن لجنة التسعينيات, وذلك بإشراك جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي, بمتابعة عمل اللجنة والتأكد من عملها وفقاً لقواعد القانون الدولي العام, ووفقاً للأطر التي حددها كل من البلدين؛ وعليه, أن تقدم كل من الدولتين لهذه اللجنة المستندات والوثائق والخرائط والأسانيد التي من شأنها أن تحول لمعرفة أحقيتهم في المنطقة المتنازع عليها, والبت في الأمر بإعطاء رأيها والمتضمن حل للمشكلة وتقديم الاقتراحات للتوصل لمثل هذه الحلول مع إعداد تقرير بصحة ما قدم إليها من قبل البلدين من أسانيد تدعم موقفهما, وعلي البلدين العمل بتطبيق ما توصي به مثل هذه اللجنة.

-المراجع والمصادر:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد عبد الونيس (تحرير), **حدود مصر الدولية**, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية, الطبعة الأولى,1993م.
2. أحمد محجوب الشال, **حلايب -ونزاع الحدود بين مصر والسودان**, القاهرة, مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر, الطبعة الأولى, يناير1995م.

3. الفاتح الشيخ يوسف, **العلاقات السودانية المصرية في الفترة من1372ه-1378ه (1952م-1958م)**, السودان, دار جامعة الجزيرة، 2005م.
4. أماني الطويل، **العلاقات المصرية السودانية: جذور المشكلات وتحديات المصالح**، الدوحة-قطر, المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات, الطبعة الأولى، أغسطس٢٠١٢م.
5. أسامة الغزالي حرب, **العلاقات المصرية -السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل**, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, مركز البحوث والدراسات السياسية, الطبعة الأولى,1990م.
6. إبراهيم نصر الدين, **ثورة يوليو وإفريقيا-مع إشارات خاصة للعلاقات المصرية السودانية**, القاهرة, مركز الدراسات الاستراتيجية, 2001م.
7. جمال معوض شقرة, **أزمة حلايب سنة١٩٥٨م**, القاهرة, دار سما للنشر والتوزيع, طبعة أولي, يناير2020م.
8. سامي إبراهيم الخزندار, **إدارة الصراعات وفض المنازعات -إطار نظري**, لبنان -بيروت, الدار العربية للعلوم ناشرون, الطبعة الأولى, 2014م.
9. صلاح الدين على الشامي, **السودان دراسة جغرافية**, الإسكندرية, منشأة المعارف, 1972م.
10. على حسن عبدالله, **الحكم والإدارة في السودان**, القاهرة, دار المستقبل العربي, الطبعة الأولى, 1986م.
11. عبد الله عبد الرازق إبراهيم, **الجذور التاريخية للحدود السياسية بين مصر والسودان**, أعمال ندوة مثلث حلايب -رؤية تنموية متكاملة -مايو1997م, القاهرة, جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الإفريقية, 1998م.
12. عبدالعظيم رمضان, الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ, أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ديسمبر1997م, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1999م.
13. غاندي عنتر, الدور السعودي في أزمة حلايب وشلاتين, المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, 13أغسطس2016م.

14. فيصل عبدالرحمن على طه, حلايب وحنيش مقالات في القانون الدولي, السودان –الخرطوم, مركز عبدالكريم ميرغني, الطبعة الأولى, 2000م.
15. فيليب رفله, العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان, القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية, 1998م.
16. محمد غانم حافظ, **مبادئ القانون الدولي العام**، القاهرة، دار النهضة العربية, 1973م.
17. معاذ أحمد تنقو, **نزاع الحدود بين السودان ومصر –مثلث حلايب ونتوء حلفا في ضوء القانون الدولي**, الخرطوم, دار جامعة الخرطوم للنشر, 2005م.
18. محمود أبو العينين, **مثلث حلايب والعلاقات المصرية السودانية** "**رؤية سياسية**", أعمال ندوة مثلث حلايب –رؤية تنموية متكاملة, مايو1997م, القاهرة, جامعة القاهرة, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, 1998م.
19. محمود عابدين صالح, **العلاقات السودانية المصرية وآفاق تطورها**, القاهرة, مكتبة مدبولي الصغير, الطبعة الأولى, 2004م.
20. مصطفى سيد عبد الرحمن, **النزاع الإقليمي المصري السوداني حول منطقة حلايب بين الأسانيد والادعاءات**, القاهرة, دار النهضة العربية, 2001م.
21. نادية بدري, **يوميات باحثة مصرية في حلايب: أنا والصحراء**, القاهرة, دار الهلال, 1993م.
22. هايدي فاروق, مدحت القاضي, بالوثائق والمستندات حلايب وشلاتين مصرية.. مصرية.. مصرية, القاهرة, دار الهلال, أكتوبر2014م.
23. وفاء كاظم الشمري, الجغرافيا السياسية المعاصرة, الأردن –عمان, دار البداية ناشرون وموزعون, الطبعة الأولى, 2012م.

ثانياً: المجلات والدوريات

1. العباس عبدالرحمن خليفه, "العلاقات السودانية المصرية بعد الثورة", الرياض, **مجلة البيان**, المنتدى الإسلامي, غير محكمة, العدد286، مايو2011م.
2. حسين سالم أبو شويشة باكير, "أزمة حلايب والعلاقات المصرية –السودانية1958م", ليبيا, **مجلة الساتل**, محكمة, جامعة مصراته, العدد6, إبريل2009م.

3. فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد, "قضية حلايب جذور الأزمة", السودان, **مجلة جامعة البحر الأحمر**, محكمة, العدد السابع, يوليو 2015م.
4. محمد التابعي, "العلاقات المصرية السودانية: العلاقات المصرية السودانية بوجه عام", مصر, **المجلة المصرية للقانون الدولي**, محكمة, العدد42, 1986م.

ثالثا : الدراسات الجامعية

أ-رسائل الدكتوراه:

1. سمير المنقباوي, **تطور المركز الدولي للسودان**, رسالة دكتوراه, غير منشورة, القاهرة, مطبعة التجارة, 1958م.

ب-رسائل الماجستير:

1. السيد محمد السيد عمر, **منازعات الحدود في إفريقيا العربية مع التمثيل بحدود شرق إفريقيا**, رسالة ماجستير, غير منشورة, القاهرة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,1981م.
2. التاج على مصطفى أحمد, **الأثر الاستراتيجي للنزاع الحدودي على العلاقات بين السودان ومصر2000م-2015م**, رسالة ماجستير, غير منشورة, السودان, جامعة أم درمان الإسلامية, معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية, 2016م.
3. بدرية محمد زين محمد, **النزاعات الحدودية بين السودان ودول الجوار مشكلة مثلث حلايب بين مصر والسودان نموذجاً**, رسالة ماجستير, منشورة, السودان, جامعة أم درمان الإسلامية, 2010م.
4. بكري على إسماعيل الأزهري, **العلاقات السودانية المصرية "1969م -1985م"**, رسالة ماجستير, غير منشورة, الخرطوم, جامعة الخرطوم, كلية العلوم السياسية, 2000م.
5. دفع الله الغالي, **أثر نزاع المياه على صراع الحدود بين السودان ومصر نموذج مشكلة حلايب**, رسالة ماجستير, غير منشورة , الخرطوم, جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, 2008م.
6. حنان الشيخ محمد على, **العلاقات السودانية المصرية (1956م -1985م)**, رسالة ماجستير, غير منشورة, الخرطوم, 2006م.

رابعا: مصادر آخري:

أعداً متفرقة من الجرائد التالية:

1. جريدة الرأي العام السودانية، العدد رقم٣٩٠٠، بتاريخ١٥رمضان لسنة١٣٧٧ه/١٩٥٨م.
2. جريدة الأهرام المصرية، العدد٢٦٠٠٤، بتاريخ يوم الأحد الموافق١٩فبراير لسنة ١٩٥٨م .
3. الحديث، العدد١٦١٣, بتاريخ الأحد الموافق يونيو لسنة١٩٩٤م.
4. جريدة الجمهورية، تاريخ النشر1993/4/6م.
5. الأهرام المصرية، العدد١٦٤٢٤، بتاريخ٢٨ أغسطس لسنة١٩٣٠م.

خامساً: المراجع الأجنبية

1) Hussein A. Hassouna, **The League of Arab States and Regional Disputes: A study of Middle East conflicts**, oceana publications, Inc.Dobbs ferry. New york,1972.